

# إنهيار أمني ومعيشي متواصل   انتهاكات إسرائيل تتجاوز 3269 خرقة   لوقف إطلاق النار وتخلّف 992 شهيدًا في غزة



الثلاثاء 16 يونيو 2026 01:00 م

تتفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بصورة متسارعة، رغم مرور 245 يومًا على بدء سريان اتفاق وقف إطلاق النار الذي كان من المفترض أن يخفف معاناة السكان ويفتح الباب أمام مرحلة من الاستقرار النسبي   غير أن الأرقام التي وثقها المكتب الإعلامي الحكومي في غزة تكشف واقعيًا مغايرًا تمامًا، إذ بلغت الخروقات الإسرائيلية المباشرة للاتفاق 3269 خرقة   موثقة، في مؤشر خطير على استمرار التصعيد الميداني وإفراغ التهذئة من مضمونها العملي  

وتعكس هذه الأرقام حجم الانهيار في المسار الإنساني والأمني داخل القطاع، حيث لم تقتصر الانتهاكات على التحركات العسكرية أو الاستفزازات الميدانية، بل امتدت إلى استهداف مباشر للأرواح، ومنع وصول المساعدات، وتقييد حركة السفر، بما جعل سكان غزة يعيشون بين وعود التهذئة وواقع الحصار والاستنزاف اليومي  

وبحسب البيانات الصادرة عن الجهات الحكومية في غزة، فقد أسفرت الخروقات الإسرائيلية منذ بدء تنفيذ الاتفاق وحتى 15 يونيو 2026 عن ارتقاء 992 فلسطينيًا، إلى جانب إصابة 3138 آخرين بجروح متفاوتة الخطورة، فضلًا عن اعتقال 95 مواطنًا   وتؤكد هذه الحصيلة أن الاتفاق، بدل أن يتحول إلى مظلة حماية للمدنيين، ظل عاجزًا عن وقف نزيف الدم أو منع استمرار السياسات التي تدفع القطاع نحو مزيد من الانهيار  

## خروقات متواصلة تنسف مضمون التهذئة

تكشف حصيلة الخروقات الإسرائيلية المسجلة منذ بدء اتفاق وقف إطلاق النار أن التهذئة لم تنعكس بشكل حقيقي على حياة السكان في غزة   فالوصول إلى 3269 خرقة   خلال 245 يومًا يعني أن القطاع ظل عرضة لانتهاكات شبه يومية، وأن حالة الاستقرار التي كان ينتظرها المواطنون لم تتحقق بالصورة التي وعدت بها بنود الاتفاق  

ولا تقف خطورة هذه الخروقات عند عددها الكبير فقط، بل في نتائجها المباشرة على المدنيين   فارتقاء 992 فلسطينيًا وإصابة 3138 آخرين خلال فترة يفترض أنها محكومة بوقف إطلاق النار، يطرح أسئلة حادة حول جدية الالتزام الإسرائيلي، وحول قدرة الوسطاء والجهات الراعية للاتفاق على فرض آليات رقابة ومحاسبة تمنع تكرار هذه الانتهاكات  

وتشير الأرقام كذلك إلى أن استمرار الاعتقالات، التي طال 95 مواطنًا، يمثل وجهًا آخر من وجوه تقويض الاتفاق   فالتهذئة لا تعني فقط وقف القصف أو تقليل العمليات العسكرية، بل يفترض أن تشمل تخفيف الضغط الأمني على المدنيين، وحماية السكان من الاعتقال التعسفي، وضمان عدم استخدام الاتفاق كغطاء لإدارة الأزمة بدل حلها  

وتؤكد الوقائع الميدانية أن ما يحدث في غزة لا يمكن التعامل معه باعتباره تجاوزات فردية أو حوادث معزولة، بل هو نمط متكرر من السياسات التي تبقي القطاع في دائرة الاستنزاف   فكل خرقة جديدة يضيف عبئًا على مجتمع منهك، ويعمق شعور السكان بأن الاتفاقات المعلنة لا تملك أثرًا حقيقيًا على الأرض  

المساعدات ومعبر رفح   التزام محدود وأزمة إنسانية تتسع

تتضح أزمة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بصورة أكثر قسوة في ملف المساعدات الإنسانية، الذي يعد الشريان الأساسي لبقاء السكان داخل قطاع غزة. فبحسب البيانات الموثقة، لم يُسمح بدخول سوى 52740 شاحنة مساعدات فقط من أصل 147000 شاحنة كان من المتوقع دخولها لتلبية الاحتياجات الأساسية، لتقف نسبة الالتزام عند 36% فقط.

هذه النسبة لا تعكس مجرد خلل إداري أو تأخير لوجستي، بل تكشف عن فجوة إنسانية واسعة يدفع ثمنها المدنيون يوميًا. فالمساعدات بالنسبة لسكان غزة ليست رفاهية أو دعمًا إضافيًا، بل هي مصدر أساسي للغذاء والدواء والوقود والمستلزمات الطبية واحتياجات الإيواء، في ظل دمار واسع طال البنية التحتية ومصادر المعيشة والخدمات.

ومع تراجع دخول الشاحنات إلى هذا المستوى، تتزايد الضغوط على مئات الآلاف من المواطنين الذين يعيشون ظروفًا بالغة القسوة. نقص الغذاء ينعكس على الأسر والأطفال، وشح الدواء يهدد المرضى والمصابين، وغياب الوقود يفاقم أزمة المستشفيات ومحطات المياه ووسائل النقل والخدمات الأساسية. وبهذا يصبح تعطيل المساعدات أحد أخطر أشكال الضغط الجماعي على سكان القطاع.

ولا يقل ملف السفر عبر معبر رفح خطورة عن ملف المساعدات. فقد أفاد التقرير بأن القوات الإسرائيلية عرقلت حركة السفر بشكل كبير، إذ لم يسمح إلا بسفر 6845 مسافرًا فقط، بينما كان من المفترض تمكين 19600 مسافر من المغادرة وفق بنود الاتفاق، بنسبة التزام لم تتجاوز 35%.

ويعني ذلك بقاء آلاف المواطنين عالقين داخل القطاع، بينهم مرضى وطلاب وأصحاب حالات إنسانية عاجلة، في ظروف لا تحتمل المزيد من الانتظار. فحرية التنقل في مثل هذه الظروف تمثل ضرورة إنسانية، خصوصًا لمن يحتاجون إلى علاج عاجل أو لم شمل أو استكمال دراسة أو مغادرة مؤقتة بسبب ظروف قهرية.

### مسؤولية دولية أمام انهيار إنساني متواصل

تحمل الأرقام الموثقة حتى 15 يونيو 2026 رسالة واضحة إلى الوسطاء والجهات الدولية الراعية للاتفاق: ما يجري في غزة لم يعد مجرد تعثر في تنفيذ بنود التهدئة، بل انهيار تدريجي لمعنى الاتفاق ذاته. فاستمرار الخروقات، وارتفاع حصيلة الشهداء والمصابين، وتقييد المساعدات والسفر، كلها عوامل تجعل وقف إطلاق النار شكليًا في نظر السكان الذين لا يشعرون بثماره على حياتهم اليومية.

وتتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذا التدهور، نتيجة استمرار سياساتها التي تعطل تنفيذ الالتزامات الأساسية، وتبقي القطاع تحت ضغط أمني وإنساني دائم. كما أن التغاضي الدولي عن هذه الانتهاكات يفتح الباب أمام مزيد من التصعيد، ويمنح رسالة سلبية بأن الاتفاقات يمكن خرقها دون ثمن سياسي أو قانوني واضح.

وتزداد الحاجة اليوم إلى تدخل عاجل وحازم من الأطراف الراعية للتهدئة، ليس فقط لإصدار بيانات القلق أو الدعوة إلى ضبط النفس، بل لإلزام إسرائيل بوقف الخروقات، وفتح المعابر، وضمان تدفق المساعدات بالكميات المتفق عليها، وتأمين حق السفر للحالات الإنسانية، وتوفير آلية رقابة واضحة وشفافة تمنع تكرار الانتهاكات.

فاستمرار الوضع الحالي يعني بقاء سكان غزة في دائرة مغلقة من الحصار والنقص والخوف، رغم وجود اتفاق يفترض أنه صُمم لحمايتهم. وكل يوم يمر دون تنفيذ فعلي لبنود التهدئة يزيد من أعداد الضحايا، ويعمق الأزمة المعيشية، ويدفع المجتمع الفلسطيني في القطاع نحو مزيد من الإنهاك.

وفي المحصلة، تكشف حصيلة 3269 خرفًا و992 شهيدًا و3138 مصابًا أن قطاع غزة لا يعيش هدنة حقيقية بقدر ما يعيش مرحلة ضغط ممتدة تحت عنوان وقف إطلاق النار. وبين الأرقام الصادمة والوقائع اليومية القاسية، يبقى السؤال الأهم مطروحًا أمام المجتمع الدولي: متى يتحول الاتفاق من وثيقة معلنة إلى حماية فعلية لشعب يواجه واحدة من أقسى الأزمات الإنسانية في العصر الحديث؟